المخطط التوجيهي للإعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب

مركّزو الفريق: البروفيسور أورن يفتاحئيل، نيلي باروخ، سعيد أبو سمور

ملخّص

بذل المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (فيما بعد: المجلس) وجمعية "بمكوم – مخططون لأجل حقوق التخطيط" بالتعاون مع جمعية "سدرة - جمعية نساء عربيات بدويات في النقب" جهودا لإعداد مخطط توجيهي للإعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب . يشمل المخطط ستّة فصول ومئات الصفحات تستعرض الخلفية والتحليل وتقارير الخبراء واقتراحات عينية. خلافًا للمخطّطات الحكومية، يظهر هذا المخطط أنه **بالامكان الاعتراف بجميع القرى غير المعترف بها لا بل ومن المفروض فعل ذلك**. عرب النقب اصحاب الارض الحقيقيين فهم يعيشوا في المنطقة منذ مئات السنين وهم ليسوا غزاة تعدوا على الأرض، كما تشهد على ذلك لجنة غولدبيرغ. وكمواطني دولة، يحق لهم المساواة التّامة واحترام جميع حقوقهم.

يسعى هذا المخطط إلى عرض **المبادئ الموجهه والخطوط العريضة المتّفق عليها للاعتراف بالقرى** العربية **غير المعترف بها ومن ثم تخطيطها بشكل مهني وتطويرها**، بحيث تعتبر قاعدة لتطوير مستدام لمنطقة بئر السبع مع الالتزام بتحقيق مبادئ المساواة والاعتراف بهم وبتجمعاتهم وبحقوق الإنسان. كما ويسعى إلى تأمين مستقبل يقوم على احترام ومساواة هذه القرى وسكّانها الـ 90,000 نسمة المقيمين بها، في حين تعاني هذه القرى حاليا من الإهمال، الفقر، عدم تقديم الخدمات وغياب التطوير عنها. يمكن بلوغ هذا الهدف عبر الاستناد إلى المبدأ المهني الأسمى لمهنة التخطيط ألا وهو: بلورة رؤية مستقبليه لصالح المجتمع المحلّي وبمشاركته، اسوة بتوصيات لجنة غولدبيرغ التي أشارت إلى ضرورة "الاعتراف بأكبر عدد ممكن من البادات".

يقترح هذا المخطط طيفًا كبيرا لسبل مهنية وواقعية بغية الاعتراف بجميع القرى البدوية الـ 46 التي أشار إليها المجلس في العام 1999 وتطويرها بروية وبصورة مدروسة. وضمن هذه القائمة للقرى غير المعترف بها، لا تزال هنالك 35 قرية غير معترف بها حاليا، وهي الأساس الذي يقوم عليه هذا المخطط. سيبلغ عدد سكّان هذه القرى حتّى سنة الهدف لهذا المخطط (عام 2030) نحو 234,000 نسمة من أصل 440,000 نسمة يتوقع أن يقيموا في منطقة بئر السبع.

إن عدد سكان القرى التي يشملها هذا المخطط كبيرة حاليا أكثر بكثير من الحجم السكاني الأدنى لإقامة قريه/بلدة وفق معايير جهاز التنظيم الإسرائيلي. وفي هذا السياق، من الجدير الإشارة إلى أن العديد من المستوطنات اليهودية التي أقيمت حديثًا في النقب، ومن ضمنها عشرات المزارع العائلية الخاصة، أصغر بكثير من القرى العربية.

تقيم في هذه القرى العربيه مجتمعات محلّية تبلورت سوية خلال سنين طويلة من الحياة المشتركة. يوضح المخطط أنه **لا مانع جوهري من الاعتراف بجميع هذه القرى** والتي لا تمس مواقعها بالاحتياجات الجماهيرية العامة للدولة. يعمل المخطط وفق معايير تخطيطية معتمدة في المجال القروي الإسرائيلي، وذلك بغية استحداث خطوط تطويرية عريضة ملائمة لكل قرية وقرية.

يعرض المخطط بداية عملية تهدف إلى الاعتراف بالقرى العربية **في أماكن تواجدها الحالي** (باستثناء عدد قليل- قُرى مهجري الداخل- يفضل العودة الى اماكن موطنهم الاصلي) وبوفير البنى التحتية والخدمات لها أسوة بجميع مواطني الدولة. إن الاعتراف بالقرى العربية **ضمن أماكن تواجدها الحالي هو الحل الامثل وليست المخطّطات الحكومية القائمة حاليا** والتي تستند إلى الاقتلاع والتركيز. تكمن أفضلية هذا التخطيط في كونه يرى بأن هؤلاء السكان تربطهم علاقات تاريخية قوية مع أراضيهم في هذه القرى وبهذا يمكن تأمين استدامتها وتطويرها بصورة مدروسة. كذلك، يعرض هذا المخطط موارد مالية وبشرية هائلة اللّازمة لتطوير المنطقة؛ ويضع حدا لتفاقم الصراع بين الدولة والسكان العرب في النقب؛ ويترك أثرا إيجابيا على جيرانهم اليهود في النقب من خلال النهوض بالمنطقة.

يطرح المخطط توصيات بشأن مستقبل المنطقة تتوزع إلى ثلاثة أصعدة: إقليمية، ومحلّية، وإدارية. على الصعيد الإقليمي، يقترح المخطط **حلا إداريا محلياً معقولاً لكل** قرية، وذلك من خلال ضمها إدارياً لقرى عربية مجاورة، أو استحداث تجمعات قروية مترابطة، أو كقرية مستقلة في إطار مجالس إقليمية. يستعرض المخطط استراتيجيات لتطوير مناطقي على ثلاث محاور جغرافية – شمالي، وشرقي، وجنوبي، توصل فيما بينها خطوط مواصلات عامة ومناطق تشغيل ومؤسسات عامة. ويوصي المخطط بأن تكون مساحة أقسام القرى شبيهة بتلك المعتمدة في تخصيص الأراضي في القطاع القروي اليهودي، الأمر الي يستدعي تنظيم 250,000 دونم إضافية لصالح القرى العربية في النقب حتى سنة الهدف عام 2030. غالبية هذه الأراضي موجودة حاليا لدى عرب النقب، من هنا فالحديث يدور حول **تنظيم وليس حول تخصيص أراض جديدة.** وتُخصص معظم الأراضي للزراعة والمناطق المفتوحة. تُضم القرى إلى مجالس إقليمية والتي تشكّل منظومة سلطات محلية لهذه القرى تقوم بتوفير الخدمات والبنى التحتية.

على الصعيد المحلّي، يسعى المخطط إلى **الاعتراف "بالقرية العربية البدوية" كنموذج** يتم استيعابه في جهاز التنظيم الإسرائيلي والإشراف عليه أسوة بالموشاب أو الكيبوتس. يستند هذا الاعتراف إلى اعتراف بالمنطق التاريخي والتنظيمي للقرية البدوية ووضع السبل لملاءمتها لاحتياجات وضروريات القرن الـ 21. لبلوغ هذا الهدف، يضع هذا المخطط وللمرة الأولى **نموذجا لتطوير القرية العربية البدوية**. يعتمد على سياقات تبلورت تاريخيا تربط فيما بين المجتمعات المحلّية وبين حيزاتها المعيشية، وعلى استمرار العمل وفق تقاليد تقسيم الأرض المتوزعة بين العائلات والعشائر وعلى موقع هذه الأراضي ووظيفتها ودور الطرق والمؤسسات العامة.

يشكّل هذا المخطط مثالاً لكيفية تطوير القرى وفق معايير الكثافة السكانية وتصنيفات الأراضي المعتمدة في المخطّطات الهيكلية القطرية وملاءمتها "لخصوصية الحيز العربي في النقب". وتكون النتيجة حينها تنظيم قروي يستخدم أنماط التطوير القائمة كنقطة انطلاق له ويسعى إلى تكثيف وتنظيم التطوير المستقبلي بغية تلبية **الاحتياجات الأساسية المطلوبة وإدخال الخدمات المدنية إليها**. كذلك، يعرض هذا النموذج إمكانية بناء أحياء للتوسعة المستقبلية في القرى وتنظيم تجمعات بدوية متباعدة ومنعزلة. كما ويضع المخطط رسما لأنماط تطوير الطرق والمؤسسات العامة والمناطق المفتوحة المرغوب بها في هذه القرى.

أما على الصعيد الإداري، يوصي المخطط بإقامة **منظومة تخطيطية خاصة** تتمحور حول عملية الاعتراف السريع بالقرى البدوية وتنظيمها، تشكل بدورها مشروعا وطنيا من الدرجة الأولى. ويوصي بإقامة "لجنة تنظيم القرى العربية في النقب" برعاية اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء، وتحوي نسبة كبيرة من ممثلين وقادة عرب النقب وكذلك خبراء مهنيين وأكاديميين وممثلين عن السلطات الحكومية. يقترح المخطط مسلكًا يتضمن ثمانية مراحل مركزية تنطلق من الحالة القائمة التي تتسم بالإهمال والتهميش وتتجه نحو الاعتراف الكامل وفتح مسار لتطوير القرى العربية في النقب وازدهارها. تقوم لجنة تنظيم القرى العربية في النقب بتعيين فرقاء تنظيم مع صلاحيات للتصديق التنظيمي السريع على صيغة المخطّطات الهيكلية. يقوم هؤلاء الفرقاء بالعمل مع المجتمعات المحلّية في البلدات بغية وضع مخطّطات هيكلية وبلورة مسار تنظيمي واضح المعالم ومتّفق عليه لتنظيم القرى استنادا إلى مبادئ التطوير والكثافة السكانية وتوفير البنى التحتية المعمول بها في الحيز القروي الإسرائيلي والاعتراف بخصائص تطوير القرية العربية البدوية. وفق هذا المخطط، فإن من شأن هذه الخطوط العريضة أن تجلب التطوير والازدهار إلى الحيز العربي في النقب، **مما يجلب الرفاه لجميع سكان المنطقة عربا ويهودا على حد سواء**.